Cybrarians Journal

Issue 57, March 2020 العدد 57، مارس ٢٠٢٠

واقع حركة الوصول الحر للمعلومات...

دراسة لاتجاهات الأكاديميين الليبيين لنشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت

أ.د.حنان الصادق بيزان

أستاذ في علم المعلومات

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

hanbezan@yahoo.com

مستخلص :

تُعد حركة الوصول الحر للمعلومات من بين أهم الموضوعات الحيوية، لما أحدثته وتحدثه من تغييرات جذرية في صناعة النشر على كافة المستويات، ولانعكاسات تلك التغييرات على نظام الاتصال العلمي والمهام التي تؤديها الأطراف الرئيسة في هذا النظام، وتُعد الجامعات أحد أبرز العناصر الفعالة في نظام الاتصال العلمي، وأحد أبرز مؤسسات إنتاج المعلومات.

لذا فان الجامعات في طليعة الأطراف المهتمة بالوصول الحر للمعلومات، حيث تلعب دورا مهما في دعم الوصول الحر، فإذا كانت وظائف الجامعة تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، فإن هذه الوظائف الثلاث يمكن تحقيقها بصورة أكثر فعالية من طريق دعم الوصول الحر للمعلومات.

ولا يخفى على أحد الدور الاستراتيجي والحيوي للمعلومات في دفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ولعل تكمن **أهمية دراسة** هذا الموضوع في اتخاذ مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لما لهذه الشريحة من المجتمع من دورا فعالا في إنتاج المعلومات والمعرفة.

لذا تستهدف الدراسة الكشف عن اتجاهات الأكاديميين في الأكاديمية الليبية نحو نشر إنتاجهم الفكري وإتاحته بأسلوب للوصول الحر على الإنترنت، ومعرفة واقع إتاحة الإنتاج الفكري للوصول الحر والعوامل التي تدفعهم للنشر الحر، مع الوقوف على المعوقات لنشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت في الأكاديمية الليبية وفقا لتوجهات الوصول الحر.

الكلمات المفتاحية : الوصول الحر – النشر الأكاديمي – الإتاحة – النشر الإلكتروني

The reality of free access to information...

A study of the attitudes of Libyan academics to disseminate their intellectual production through the Internet

Prof. Hanan Sadiq Bezan

Professor in Information Science

Libyan Academy for Graduate Studies

hanbezan@yahoo.com

Abstract:

The movement of free access to information is one of the most vital topics, because of the radical changes that have occurred in the publishing industry at all levels, and the implications of these changes on the system of scientific communication and the functions performed by theparties main in this system. The universities are one of the most active elements in the scientific communication system, and one of the leading information production institutions.

Universities are at the forefront of free access to information, playing an important role in supporting free access. If university functions are education, research and community service, these three functions can be more effectively achieved by supporting free access to information.

The role of the research community in the Libyan universities is important for the benefit of this segment of society to play an effective role in the production of information and knowledge.

The study aims at revealing the attitudes of the academics in the Libyan Academy towards spreading their intellectual production and providing it with a method of free access to the internet and knowing the reality of the intellectual production of free access, and the factors that push them to free access.

Keywords: free access - academic publishing - availability - electronic publishing

أولا وقفه تمهيدية: لتأطير المنهجية

- **أهمية مشكلة الدراسة :**

لاشك أن رفع مستوى البحث العلمي في مجالات علمية شتى، ودفع حركة التواصل العلمي بين الباحثين والدارسين، سينعكس على ارتقاء مستوى الجامعة بين نظرائها من الجامعات الأخرى، من خلال تردد أسماء باحثيها في الأوساط العلمية الأكاديمية العربية والعالمية. لذا تكمن أهمية الدراسة في تطرقها لأحد الموضوعات الحيوية في الوقت الراهن، وهو الوصول الحر للمعلومات، لما لها من دور استرتيجي في دفع عجلة البحث العلمي وإحداث التنمية والتقدم.

إذ تتزايد أهمية الدراسة الحاليه نظرا لاتخاذها من أعضاء هيئة التدريس مجتمع للدراسة والبحث، لما لهم من دوراً فعالاً في إنتاج المعلومات والمعرفة وإدارة حركة التقدم العلمي والمعرفي، باعتبار أن النشر الإلكتروني للبحوث في المجلات العلمية مزايا عديدة، لا سيما سرعة الوصول إلى المعرفة العلمية بالإضافة إلى تخفيض تكلفة النشر التقليدي– الورقي–، إلا أنه قد يشكل عدم اعتراف بعض الهيئات العلمية بالمجلات الإلكترونية حاجزا أمام تقدم صناعة النشر الإلكتروني في الدول العربية على وجه الخصوص.

ولا يخفى على الجميع ظهور أزمة نظام الإتصال العلمي، التي نشأت أساساً من ارتفاع أسعار الدوريات العلمية التي تعد الوسيلة الرئيسية للنشر، وتزامن ذلك مع القيود التي وضعت لبث نتائج الدراسات العلمية، والالتزامات المفروضة من قبل تشريعات حقوق التأليف. وكل ذلك ساهم في نشأت حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية استجابة لهذه الأزمة. ويؤكد كثيرين أنه لم تكن لهذه الحركة أن تنشأ في الحقيقة لولا تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنت وتأثيرها البالغ على البحث العلمي وأساليب إجرائه ونشره وبصفة خاصة.(فراج، ٢٠٠٩، ص١٢)

إلا أن ذلك لم يحل الأزمة بشكل جذري، فناشرو الكثير من الدوريات الإلكترونية يفرضون قيوداً متمثلة في تراخيص الاستخدام والإفادة. ومن هنا بدأت محاولات المتخصصون في إيجاد حل لهذه المشكلة، والبحث عن قناة للإتصال العلمي بين الباحثين لنشر البحوث العلمية بدون قيود مالية، وبحد أدني من القيود القانونية. وعلى هذا الأساس، وللحد من مشكلة صعوبة الوصول للمعلومات، خاصة في المجالات العلمية سريعة التطور.

إزاء ذلك برزت مبادرات الوصول الحر للمعلومات التي ستتضح للقارئ لاحقا حيث تدعو الباحثين والناشرين إلى تبني آلية جديدة للإتصال العلمي أطلق عليها حركة الوصول الحر للمعلومات Open Access Movement كقناة للإتصال العلمي متحررة من القيود المالية من خلال قناتين أساسيتين هما : دوريات الوصول الحر open Access Journal ومستودعات الوصول الحر أو المستودعات الرقمية المفتوحة.Open Access Repository وبالفعل بدأ هذا النمط الجديد يأخذ طريقه في الوسط العلمي وبدأ عدد المصادر المتاحة من خلال هذه القنوات في تزايد مستمر، (العوامي، ٢٠١٦، ص٢).

وتعد حركة الوصول الح للمعلومات اليوم أحد أبرز الموضوعات المتاحة على جبهة النقاش في مجال علوم المعلومات والمكتبات والارشيف، وذلك لما أحدثته ولما هو متوقع أن تحدثه من تغيرات جذرية في صناعة النشر على المستويات المجتمعية، ولانعكاسات تلك التغيرات على نظام الاتصال العلمي والمهام التي تؤديها الأطراف الرئيسة في هذا النظام. وكثيرة هي الأطراف المشاركة والفعالة في حركة الوصول

الحر، وعلى رأسها الجامعات والمكتبات ودور النشر ومؤسسات تمويل البحث العلمي والباحثون أنفسهم، ولكل من هذه الفئات أسبابه الخاصة وحرصه على تقديم هذا الأسلوب من النشر.

وفي حقيقة الأمر إن الباحثيين في هم أكثر الأطراف فعالية في هذه الحركة، باعتبار أنهم يقررون الإيداع في مستودعات الوصول الحر من عدمه، لذا فإن اتجاهاتهم نحو الوصول الحر، ومدى وعيه بقضايا هذا الموضوع ودوافعهم نحوه، من شأنه أن يؤثر بالضرورة على مسيرة هذه الحركة المهمة في النشر العلمي المعاصر. لاشك إن "اتجاهات الباحثين نحو حركة الوصول الحر" هي اعتقادات الباحثين وآراؤهم حول إيجابيات هذا النمط من النشر العلمي وسلبياته، ومدى استعدادهم للانخراط فيه ودوافعهم وراء ذلك.

وهنالك العديد من التفسيرات لمصادر هذه الاتجاهات. وفيما يتصل بالنشر العلمي، فإنها ترتبط بمستويات التطور المجتمعي الإقتصادية الاجتماعية، وبمدى تطور البنية الأساسيه للمعلومات. وفي هذا السياق بطبيعة الحال فإنه تشيع الاتجاهات الإيجابية، كما هو عليه في المجتمعات الأكثر تقدما وتلك التى سائرة نحو مصاف التقدم، بينما من المتوقع أن تكون أقل إيجابية في الجتمعات الأقل تقدما. (فراج، ٢٠٠٩، ص١٣-١٤)، إن مفهوم الوصول الحر ليس مفهوما منعزلا، بل يقع تحت مظلة عريضة من قضايا "الانفتاح" التي احتلت موقعها في قطاع البحث العلمي، بل وعلى نطاق أوسع في المجتمع بأسره في سياق جدول أعمال "الانفتاح "الذي يصب اهتمامه على المعلومات الحرة ذات المنحى العام.

وفي هذا الصدد من المهم التفريق بين مفهومي الوصول الحر (open access) والوصول المجانيِّ (free access)، حيثُ يُعدُّ الهدف الأساس من حركة الوصول الحر ليس فقط جعل الإنتاج الفكري العلمي متاحاً بالمجان أو دون مقابل ماديٍّ على الويب، وإنما حرًا في إعادة الإفادة منه وإعادة توزيعه، كما ينبغي إيداعه مباشرةً حال نشره في مستودعٍ عام متاح على شبكة الإنترنت، أمَّا الوصول المجاني فإنه يمكن أن يكون المصدر متاحًا بالمجان، إلا أنه يمنع التحميل والحفظ والطباعة، وعلى ذلك، فلا يمكننا أن نعده مصدرًا للوصول الحر، ومن ثم فإن أي وصول حر هو وصول مجانى بالضرورة، إلا أنه ليس كل وصول مجاني يعد حرً(العوامي، ٢٠١٦، ص ٧)

بشكل عام يعد الوصول الحر لمصادر المعلومات مرحلة جديدة يتحدد من خلالها الأهداف والطموحات المستقبلية للتطوير العلمي في العالم أجمع لاسيما في الدول الأقل تقدما، حيث تعد سرعة الوصول للمعلومات المطلوبة عامل رئيس لإنجاز المهام والأبحاث العلمية بجانب مزاياها الأخرى من توفير الجهد والوقت والتكاليف الاقتصادية للمستفيد النهائي، ولكن مع ذلك يبقى الأهم هو قناعة منتجي المعلومات بنشر إنتاجهم الفكري وإتاحته للجميع لتعزيز هذا الاتجاه (القبلان، العبدالجبار،٢٠٠٩، ص١٣٥).

لعله يكمن جوهر أهمية الدراسة في لفت انتباه اختصاصي المعلومات والعاملين بسائر مرافق المعلومات، وذلك لتعريف الباحثين في مختلف التخصصات والمسؤولين ومتخذي القرار في المؤسسات الأكاديمية والبحثية المختلفة، بالوصول الحر وأهميته للنشاط العلمي ومصادره المتاحة في مختلف تخصصات المعرفة البشرية. ويمكن أن يتم هذا التعريف عن طريق التأليف والنشر الورقي والإلكتروني، وإعداد ورش العمل والمحاضرات والندوات وغيرها من الملتقيات العلمية. وباختصار، ينبغي أن تتم التوعية المعلوماتية بهذا الموضوع على أوسع نطاق ممكن. (فراج، ٢٠٠٩، ص٦٤)

لذا تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن قناعة الأكاديميين الليبيين نحو نشر إنتاجهم الفكري وإتاحته للوصول الحر للمعلومات على الإنترنت. حيث يؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الإنتاج الفكري العربي، وان تُفيد المسؤليين عن مكتبات الجامعية الليبية بشكل عام ومكتبة الأكاديمية بصورة خاصة في تحسين الخدمات التي تقدمها لأعضاء هيئة التدريس من خلال توفير دوريات الوصول الحر وإنشاء الأرشيفات الرقمية.

- **أهداف الدراسة**

١. التعريف بالوصول الحر إلى مصادر المعلومات العلمية عبر الإنترنت، ومعرفة أهمية النشر الإلكتروني على قنوات التواصل العلمي ذات الوصول الحر.
٢. الكشف والبيان عن اتجاهات الأكاديميين في الأكاديمية الليبية نحو نشر إنتاجهم الفكري وإتاحته بأسلوب للوصول الحر.
٣. معرفة واقع إتاحة الإنتاج الفكري للوصول الحر والعوامل التي تدفعهم للنشر الحر.

٤. الوقوف على معوقات نشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت في الأكاديمية الليبية وفقا لتوجهات الوصول الحر.

- **التساؤلات الدراسة**

– ما مدى الوعي بأهمية النشر العلمي وفقا لنمط الوصول الحر، وقضاياه المختلفة ؟

– ماهي الدوافع أو العوامل التي تدفعهم نحو إتاحة الإنتاج الفكري بأسلوب الوصول الحر ؟

– ماهي أهم المعوقات التي تعيق نشر إنتاجهم الفكري إلكترونيا وفقا لتوجهات الوصول الحر؟

- **منهج الدراسة**

المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بجمع البيانات من أجل التعرف على اتجاهات مجتمع الدارسة من الأكاديميين الليبيين حول إتاحة إنتاجهم الفكري للاطلاع الحر وقناعتهم في سلك هذا الاتجاه في المستقبل وذلك من خلال استبانه صممت خصيصا لهذا الغرض

- **حدود الدراسة** : المكانية الأكاديمية الليبية – طرابلس.

الزمانية الفصل الدراسي خريف ٢٠١٧– ٢٠١٨.

- **المصطلحات والمفاهيم**

الوصول الحر: يعني إتاحة الإنتاج الفكري مجانًا على الويب، وحق المستفيد في القراءة، والتحميل، والنسخ، والطبع، والتوزيع، والبحث دون أن يدفع مقابل ذلك مع مراعاة الحقوق الأدبية للمؤلف بطبيعة الحال. (رمضان، ٢٠١٣)

دوريات الوصول الحر : تُعرف "مبادرة بودابست" دوريات الوصول الحر بأنها تلك الدوريات التي تمنح الحق للمستفيدين منها في الاطلاع على المقالات المنشورة بها، والتحميل الهابط لها، ونسخها، وتوزيعها، وطباعتها، والبحث فيها، وربطها بالنصوص الكاملة للمقالات الأخرى (رمضان، ٢٠١٣)

الإتاحة الحرة: إنها إتاحة المعلومات بشكل مجاني على النطاق العالمي من خلال الإنترنت في شكل سهل الاستخدام وذلك أن الناشر عادة ما يحفظ المواد في أرشيف الإنترنت ويسمح بالوصول إلى تلك المواد مجانا وهو ما يعرف بالمستودعات الرقمية المتاحة على الويب وتعد الإتاحة شكل جديد من أشكال النشر العلمي الذي تم تطويره بهدف خدمة البحث العلمي كما أنها تخدم المكتبات في التحرر من القيود التي تفرضها الزيادة المفرطه في أسعار الدوريات العلمية المحكمة (حافظ، ٢٠٠٩، ص٥٩)

النشر الإلكتروني: هو نشر الكتب والدوريات ومصادر المعلومات الأخرى في شكل رقمي وعادة ما يكون من خلال الأقراص المدمجة أو من خلال شبكة الإنترنت سواء للمستخدمين في المنازل أو الأعضاء مشتركين أو هيئات تجارية وسيطة وسوء كان لهذا الشكل الرقمي نظير مطبوع أو لم يكن له نظير مطبوع (فاروق، ٢٠١٤، ص١٤٩)

النشر الأكاديمي: وسيلة للاتصال في المجتمع الأكاديمي يؤدي مجموعة أغراض هي الدعاية التي تجعل العمل البحثي معلن عنه لدى الجمهور المستهدف من خلال سلسلة من الانشطة تشير إلى الطرق التي من خلالها يمكن للجمهور المحتمل أن يصل إلى العمل بشكل دائم وثابت والثقة التي تشير الى مستوى ثقة القارئ في العمل الناتج عن عملية تحكيم من خبراء قاموا بقراءة العمل وإبداء الحكم عليه. (فاروق، ٢٠١٤، ص١٥٠-١٥١)

المحتوى الرقمي أو الكيانات الرقمية: هي مجموعة من مواد المكتبة والأرشيف تم تحويلها إلى شكل مقروء آليا لحفظ أو لتوفير إمكانية الوصول الإلكتروني مثل أرشيف توماس جيفرسون الإلكتروني وكذلك المواد المكتبية التي صممت في شكل الإلكتروني تشمل الدوريات الإلكترونية الكتب الإلكترونية الأعمال المرجعية التي نشرت على الإنترنت أو على اسطونات مدمجة أو قواعد البيانات الببليوغرافية وغيرها من المصادر على شبكة الإنترنت. (أسامة، ٢٠١٢، ٣١١)

ثانيا وقفة استقرائية: لدور النشر الإلكتروني في دعم المحتوى الرقمي العربي.

الحقيقة التى لا تدعى مجالا للشك أن الإنترنت أصبحت موجودة لتحقيق الإتصال العلمي، وأن النموذج التقليدي للنشر قد استمر لفترة استغرقت عدة سنوات، وقد أثبت جدواه وصلابته في إرساء تقاليد راسخة في تحكيم الإنتاج الفكري العلمي، ولكن آن الآوان لاستبداله بنظام آخر يستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال النشر الأكاديمي (الشوابكة، بوعزه، ٢٠٠٧، ص٨). وقد دفع هذا الاتجاه نحو أسلوب جديد للنشر بمعظم الجامعات للقيام بثورة في النشر الأكاديمي، حيث يستهدف إعادة النظر في الدوريات التي يتم إصدارها ومدى جدواها ونفعها وإلى أي مدى تحقق الهدف التي تصدر من أجله وذلك دون النظر إلى أي مصالح إدارية أو مالية وهذه الثورة قد تلغي دوريات أو تضم عدد من الدوريات أثبتت جديتها أو حتى اصدار دوريات جديدة. (فاروق، ٢٠١٤، ص٢٠٨)

لذا فان الشبكة العنكبوتية أصبحت توفر مقومات بث ونشر الإنتاج الفكري بالمجان "إلكترونيا". ولم يكن ذلك ممكنًا في الحقيقة في عصر الطباعة الورقية، لأن كل نسخة ورقية لها تكلفتها المادية المحددة لها من حيث طباعتها وتوزيعها. إذ أن المشابكة تعد عنصرا رئيسا في عالم المعلومات المعاصر وخاصة وأن الإنترنت عملت على ازدهار الانفتاح في عالم المعلومات، نتيجة لبنيانها المفتوحة Open Structure، والحقيقة أنه كثيرا ما ينظر إلى حركة الوصول الحر للمعلومات التي ستتضح تفاصيلها لاحقا، بوصفها إحدى إرهاصات تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة على صعيد إنتاج المعلومات وبثها وتبادلها والإفادة منها.

بمعنى أكثر دقه أن نشوء الإنترنت وتلاحمها مع تقنيات النشر الإلكتروني كان يعني ببساطة أن المعلومات يمكن تبادلها وتداولها بصورة عالمية ومباشرة وفعالة، إذ أن التطورات في مجال المشابكة والبرمجيات تمثل عملية نشر المعلومات على مختلف الأصعدة وفي جميع المجالات وتمثل ذلك خاصة على صعيد النشر العلمي ودعم الوصول للمعلومات العلمية بهدف زيادة التأثير والاتصال العلمي بين الباحثين فضلا عن الجامعات (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٤)، لذا فان هذا النموذج الجديد من النشر العلمي أنشأ لتحرير الباحثين ومرافق المعلومات من القيود التي فرضها التنامي المفرط لأسعار الاشتراكات في الدوريات العلمية المحكمة،

فعن طريق كسر احتكار الناشرين لعملية توزيع البحوث العلمية، يجعل من عملية الوصول إلى المعلومات العلمية أكثر عدلا وإنصافا.

ولا يخفى على القارئ المتتبع لتطور تكنولوجيا المشابكة وانتشار الإنترنت وظهور النشر الإلكتروني الذي أدى هذا الأخير بدوره إلى تزايد وتنوع عدد مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على الشبكة سواء في أنماطها التقليدية وتم رقمنتها أو الأنماط الرقمية التي ولدت مع الشبكة نفسها، مما زاد من الإفادة من المعلومات المتاحة على الإنترنت وازداد تبعا لذلك مشاركة المحتوى على الشبكة التي غيرت من اتجاهات وسلوكيات الباحثين في التعامل مع مصادر المعلومات وانماط البحث والنشر في البيئة الإلكترونية (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٧-٢١٨)

لاشك أن عملية النشر العلمي ذات الوصول المحدود للمحتوى restricted access تظهر فيها نتائج البحوث في دوريات محكمة وتنشر من قبل دور النشر التجارية، ويتم بيع تلك الدوريات في صورة اشتراكات تتحمل أعباء ارتفاع تكاليفها المكتبات حيث تتزايد أسعارها في الارتفاع وفقا لزيادة تكاليف النشر، ويرافق ذلك مشكلات عدة من بين أهمها إشكالية قصور الوصول access إلى تلك الدوريات، هذا بالإضافة لتحمل أعباء الدفع مرتين الأولى لإنتاج المعرفة والثانية لأجل الوصول اللاحق لها (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٦)، مما يؤدي بطبيعة الحال لإحداث فجوة بين أفراد ومؤسسات المجتمع الواحد.

إزاء الطرح أعلاه لابد من الاعتراف والتسليم بصعوبة الوصول لمحتوى الإنتاج الفكرى لمعظم الباحثين في الدول الأقل تقدما، ولعل هذا ما يجعل من مقالات ودراسات هؤلاء أقل حضورا وانتشارا واستشهادا وبالتالي إفادة، على العكس تماما من غيرهم من الباحثين في الدول الأكثر تقدما، لذلك فان النشر الإلكتروني من شأنه تحسين مستوى الوصول للمقالات العلمية. كما أن من شأن الشبكة العنكبوتية عن طريق والنشر الإلكتروني الإتاحة للمقالات بصورة مطلقة للجميع ولا تكون تلك الأعمال العلمية مقيدة باستخدام أشخاص تابعين لمؤسسات قادرة على تحمل تكلفة الاشتراكات في الدوريات، لذا فان فكرة المطبوعات الإلكترونية ذات الوصول الحر تُحسن من مستوى أداء نظام الإتصال العلمي (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٧) الذي سيتضح تفاصيله لاحقا.

إذ أن التمكين من الوصول للمحتوى الإلكتروني للأبحاث والكتب والمقالات على الإنترنت والاستفادة منها دون قيود ماليه أو تقنية دعما للتواصل الإنساني مع من يشاركهم الاهتمام بهدف تكامل العلوم والبدء من حيث ما انتهى إليه الآخرون، من شأنه أن يفيد في توسيع آفاق التواصل بين الشعوب واستفادتها من المؤلفات العلمية ونتائج الأبحاث وتوصياتها لخدمة البشرية وذلك يخدم بشكل خاص المجتمعات (القبلان، العبدالجبار، ٢٠٠٩، ١٣٨) الأقل تقدما مما يساعدها على تطوير ذاتها.

إن مسؤلية التمكين تقع على عاتق الجامعات كمؤسسات أكاديمية المنتجة للمعلومات في إطار المجتمع، حيث ينبغي أن تشمل سياساتها تأسيس مستودعات لإتاحة المحتوى المعلوماتي رقميا من طريق نشر الإنتاج الفكري من كتب ودوريات ورسائل الجامعية، مع الترويج لتلك المصادر وكيفية مشاركة الباحثين وتضمين مصادرهم فيها وتشريعات ذات الصلة.. إلخ، فضلا عن ذلك ينبغي على الجامعات بوصفها أحد أبرز المؤسسات المنتجة للمعرفة في المجتمع المبادرة بالتوقيع والمصادقة على المبادرات بشأن الوصول الحر ودعمه وتشجيعه (فراج، الشهري، ٢٠١٠، ص١٦).

بالرغم من أن عدد البلاد العربية ليس بالقليل وبالرغم من كثرة المؤسسات الأكاديمية العلمية والبحثية في تلك البلاد، إلا أن نتاجها الفكري والنشر الإلكتروني ودعم المحتوى الرقمي العربي يعد ضعيفا. باستثناء العدد القليل منها، وفيما يخص المستودعات الرقمية لا تحظى الدول العربية إلا بحوالي ١% من بين المستودعات المنتشره في العالم بالرغم من الكثرة البالغة لعدد المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية، إذا أن الضعف الواضح الذي يعانية الوصول الحر في العالم العربي يعود في أغلبه لضعف النشاط العلمي وتدني أو تعثر التخطيط والرؤية الاستراتيجية (فراج، ٢٠١٦، ص٧٤) والتكامل بين السياسات المجتمعية في مختلف القطاعات وقطاعي البحث العلمي والتطوير على وجه الخصوص.

لا يخفى على المتتبع أن قضية "النفاذ السريع إلى المعلومات "تشغل حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي كونها تعد حقا إنسانيا وديموقراطيا يعبر عن مستوى التقدم والتحضر الذي إرتقت إليه المجتمعات، إضافة إلى أنه يعد واحد من بين أهم الحقوق الأساسية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، منذ أربعينيات القرن الماضي بل وجعلتها حجر الزاوية لكل الحريات التي تتبناها الأمم المتحدة مستقبلا(حايد، ٢٠١٧، ص٧٦-٧٧).

وفي هذا السياق أفادت مؤخرا (2005 – 2003) القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المادة ال 28 منها: "نحن نسعى جاهدين لتعزيز الوصول الشامل مع توافر فرص متكافئة للجميع إلى المعرفة العلمية، وإنتاج وبث المعلومات العلمية والتقنية، بما في ذلك مبادرات الوصول الحر لأجل النشر العلمي." وقد تم إفساح المجال لمحورين من محاور القمة، لتعزيز ودعم الوصول للمحتوى الرقمي (وهما المحور الثالث الخاص بالوصول الحر إلى المعلومات والمعرفة، والمحور السابع الخاص بالنشاط العلمي الإلكتروني)(آلما سوان،٢٠١٧، ص٢٣)، بالتالي فان الهدف تشجيع مبادرات تيسير النفاذ من خلال نشر المجلات العلمية، والكتب، والأرشيفات المفتوحة.

إضافة لما تقدم أعلاه ما جاء في تقارير التنمية التي اعتاد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إصدارها منذ عام 1990 م، تحت عنوان» تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عن الدعوة إلى ضرورة استيعاب متغيرات العصر الإقتصادية والمعلوماتية والمعرفية الإتصالاتية السائرة نحو التدويل والعولمة، وعن الدعوة على وجه الخصوص إلى ضرورة تجاوز عراقيل الإنتاج الفكري والفجوة الرقمية وتحقيق النفاذ الحر للمعلومات العلمية والتقنية؛ كشرط أساسي لبناء نهضة مبنية على مجتمع للمعرفة متكامل الملامح. (متولي، ٢٠١٢، ص١٨٦-١٨٧)

لذا فإن حفظ التراث الثقافي الرقمي، بما في ذلك المعلومات الرقمية، هو أحد أهم المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليونسكو .ويشتمل الحفظ الرقمي على العمليات الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول المستمر إلى المصادر الرقمية، حيث ينص ميثاق اليونسكو حول حفظ التراث الرقمي 2003 على أن: "الغرض من حفظ التراث الرقمي هو ضمان بقائه متاحًا في متناول الجمهور العام. وبناءً على ذلك، فإنه ينبغي ألا يكون الوصول لمصادر التراث الرقمي – خاصة تلك التي تقع في النطاق العام – مقيدًا بقيود غير معقولة. وفي نفس الوقت، فإنه ينبغي حماية المعلومات ذات الطبيعة الحساسة والمعلومات الشخصية، من أي شكل من أشكال انتهاك الخصوصية."(آلما سوان،٢٠١٧، ص٢١)

مما تقدم يتضح انه في خضم التطورات العلمية والتكنولوجيه المعاصره، يبرز الدور الفاعل للإتصال العلمي وما ساهمت به تلك التطورات من انتشار استخدام الإنترنت وتطور أجيال الويب حتى أصبحت الوسيلة

الأساسية والأكثر استخداما وتطبيقا، وقد دعم ذلك كله سعي الدول كافة حسب إمكانياتها لتحسين البنى الأساسية للمعلومات لضمان المستوى الافضل من الخدمات والتقنيات وحرص المؤسسات المختلفة في كافة المناشط على توفير وتدبير وسائل وأدوات استخدام تلك الشبكة. ويضاف إلى ذلك ما أتاحه الويب من فرص رائعة للحصول على المعلومات من مصادر مختلفة كالمواقع الإلكترونية والبوابات والأدلة فضلا عن محركات البحث التي تيسر من سهولة الحصول على المعلومات.(حافظ، ٢٠٠٩، ص٥٣)

وأن ما سرع من وتيرة التطورات لنمو النشر العلمي إلكترونيا، ازدياد الإنتاج الفكري العلمي على المستوى العالمي وتناقص في الميزانيات والمخصصات المالية الموجهة لاقتناء هذا الإنتاج الفكري العلمي، في مقابل عدم تمكن مرافق المعلومات من ارضاء كافة الاحتياجات لدى المستفيدين منها، اذ ان الزيادة المتسارعة في تكاليف الدوريات أدت إلى الاندماج فيما بينها، ومع ظهور قيود ذات صلة بحقوق التأليف من قبل الناشرين عملت على الحد من الإفادة من المعلومات وبثها، مما أدى إلى محدودية الوصول للإنتاج الفكري وقصور المستفيدين من الاطلاع عليه، مقابل عدم مرئية اعمال الباحثين في ظل النشر التقليدي. (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٨-٢١٩)

لعل هذا ما جعل جل الجامعات العالمية تتوجه نحو التحول من النشر التقليدي إلى النشر الإلكتروني، من اجل الاتصال العلمي وضمان الوصول الحر تحقيقيا لمبدأين أساسيين لهما أثرهما الكبير في تقدم مكانة أو تصنيف الجامعات، وهما الاثراء والانفتاح : ويقصد بالاثراء مدى مساهمة الجامعة في اثراء المحتوى المعرفي الرقمي، ويقصد بالانفتاح هو مدى الإتاحة والتدفق الحر للمحتوى العلمي للجامعات بدون قيود مالية أو قانونية أو جغرافية، وكافة الجامعات ذات التصنيفات المتقدمة تراعي مشروعات الوصول الحر سواء للدوريات الأكاديمية التى تصدرها أو المؤتمرات التى تنظمها أو حتى البرامج الدراسية التي تقدمها. (فاروق، ٢٠١٤، ص١٦٠)

وباعتبار أن لغة الضاد تعد لغه الإنتاج الفكري العربي، نجد أنها ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنساني، فضلا عن أنها ركيزة محورية وأساسية في منظومة الأمة لارتباطها بمكونات أساسية من فكر وإبداع وتراث وقيم ومعتقدات. بالإضافة إلى أنها تمثل واجهة الخطاب المعرفي الذي يخدم مصالح الأنظمة والمنظمات

والمؤسسات والأفراد (عبدالله، ٢٠٠٩، ص٢٧٤)، وبمعنى آخر أدق تخدم المصالح على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي.

ولا يخفى على القارئ أن المسؤلية تقع على عاتق النخبة العلمية بالمؤسسات الأكاديمية لما لها من دوراً رياديا وقيادياً في نشر الإبداعات العلمية والارتقاء بالمستوى العلمي والبحثي، وهذا ما يؤمل أن يؤدي إلى إثراء وضمان استمرارية المحتوى العربي الرقمي على الإنترنت، ودعم التواصل البحثي لإدارة حركة التقدم في العالم العربي عامة، وحتى لا يكون الانفتاح المعلوماتي حكراً على الإنتاج الأجنبي فقط. (متولي، ٢٠١٢، ص١٧٣) وتكون عندها المجتمعات العربية بين سندان التبعية الفكرية ومطرقة فقدان الهوية.

ثالثا وقفه استنباطية: لأهمية الوصول الحر للمعلومات في ضوء الإتصال العلمي.

من أجل توضيح أكثر تفصيلا لمصطلح الوصول الحر الذي سبق الإشارة إليه عند تأطير المنهجية، يلاحظ أن كلمة حر open تعني إتاحة مجانية بدون مقابل للنصوص الكاملة للبحوث الأكاديمية. أما كلمة إتاحة أو وصول Access فتشمل ثلاثة عناصر أساسية هي :

- الاتصال Connectivity ويعني الاتصال بشبكة الإنترنت.

- المحتوى Content ويشير إلى المعلومات الكامنة في البيئة الرقمية.

- الاستخدام Usability ويعني سهولة استخدام كل من الإنترنت والمحتوى من حيث إجراء عمليات البحث والقراءة والنسخ...إلخ.

ومن هنا يتضح أن المجانية لإتاحة المحتوى وليس للاتصال بالشبكات (فاروق، ٢٠١٤، ص١٥٠)، لذا فإن الوصول الحر هو كل ما يتاح من معلومات على الإنترنت مجانا، فعن طريقه يستطيع المستفيد الوصول لكل ما يرغب في الوصول إليه من معلومات. إن المصطلح شاع استخدامه في نهاية القرن الماضي بين جمهور الباحثين للدلالة على أسلوب أو نظام جديد للاتصال العلمي يقوم على مبدأ إتاحة البحوث والتقارير العلمية للباحثين عبر شبكة الإنترنت مجانا دون أية قيود مالية، أو قانونية، أو الحصول على ترخيص مسبق.

بالرغم من التطورات التي شهدها ويشهدها نظام الوصول الحر إلى المعلومات العلمية في البلدان المتقدمة، فإن الدراسات العربية التي أجريت في المجال معظمها خرجت بمؤشرات تفيد بأن إدراك الباحث العربي لمفهوم الوصول الحر مازال محدودا، كما أن اتجاهات هذا الباحث كناشر أو مستفيد نحو دوريات الوصول الحر والأرشيفات الرقمية المفتوحة سواء في العلوم البحتة والتطبيقية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية يغلب عليها طابع السلبية (الشوابكة، بوعزه، ٢٠٠٧)، ولكن تتفاوت مستويات الوصول الحر فيما بين التخصصات العلمية، فبعضها متخلف عن الركب بصورة كبيرة مما يجعل الجهود المبذولة لإلحاقها بالوصول الحر أكثر إلحاحًا من غيرها.

اذ تزداد مشكلات" الوصول الحر في أغلب تلك البلاد وتلك التي تمر بمراحل انتقالية. هناك بعض الخطط للتخفيف من مشكلات" الوصول "في البلاد الأشد فاقة، وبالرغم من أن هذه الخطط قامت بتوفير "الوصول "إلا أنها لم تنجح في توفير" الوصول الحر." فعلى سبيل المثال لا الحصر تلك الخطط ليست دائمة، كما أنها توفر الوصول لنسبة فقط من الإنتاج الفكري، فضلاً عن أن هذا الإنتاج ليس متاحًا بصورة حرة للجميع وإنما لمؤسسات معينة فحسب. (آلما سوان، ٢٠١٧، ص٢٨-٢٩)

وفي هذا الصدد وضع IFLA- الإفلا الاتحاد الدولي للمكتبات والمعلومات شرطين أساسين للوصول الحر، أولهما : يحق لجميع المؤلفين ومالكي حقوق النشر والمستفيدين الوصول إلى المعلومات المنشورة والاستفادة منها من حيث الاطلاع والطباعة والتوزيع المعقول والمنطقي، وثانيهما : يجب أن توفر نسخة كاملة من العمل في شكله الإلكتروني في مستودع مباشر مدعوم من قبل مؤسسة أكاديمية أو مجتمع علمي أو وكالة حكومية أو أي مؤسسة نشر معتمدة تدعم الوصول إلى الوثائق، وتوزيعها وحفظها لمدة طويلة من الزمن. (كلو، هنائي، ٢٠١٣، ص٦)

دون أدنى شك تعد المعلومات العلمية الناتج الأعظم للباحثين، والمورد المهم للغاية للابتكار والإبداع على حد سواء، والوصول الحر هو توفير الوصول المجاني للمعلومات العلمية والبحثية المحكَّمة للجميع، ويتطلب ذلك أن يقوم صاحب الحق في العمل العلمي، بمنح حق لا رجعة فيه – للمستفيدين من جميع أنحاء العالم في الوصول إلى نسخ من هذه الأعمال، والإفادة منها، وتوزيعها، وبثها، وإنشاء أعمال أخرى منبثقة منها

في أي شكل كان، ولأي أنشطة مشروعة مع وجوب الإسناد الصحيح إلى المؤلف الأصلي بطبيعة الحال.(آلما سوان، ٢٠١٧، ص١٩)

ويجدر التنوية لتعدد وتنوع مصادر الوصول الحر تبعاً للجهات المنتجة لهذه المصادر ووفقاً لتنوع استخدام تلك المصادر، فإنها تعد أهم مصادر الوصول الحر : دوريات الوصول الحر Open Access Journals ، والمستودعات الرقمية، Digital Repositories حيث تعد المستودعات الرقمية ودوريات الوصول الحر منتجة ومتاحة من قبل مؤسسات البحث العلمي الحكومية أو من قبل الجمعيات العلمية، كما أنها أكثر المصادر المستخدمة من قبل الباحثين كونها تنشر نتائج البحوث العلمية المحكمة في كثير من الأحيان، إضافة إلى أنها تمثل فلسفة الوصول الحر التي بدأت على يد الباحثين الغربيين الداعين إلى مقاطعة المجلات العلمية الصادرة عن ناشرين تجاريين والداعين أيضاً إلى التعاون والمشاركة في المعلومات، وحرية تبادلها بين أطراف دورة حياة المعلومات جميعهم وهم المؤلفون، والناشرون، والموزعون والمستفيدون. (عودة، ٢٠١٣، ص٤٩١-٤٩٢)

في نفس السياق إن حركة الوصول الحر تشجع المؤلفين على إتاحة بحوثهم من خلال مستودعات قائمة على مجال أو تخصص معين أو مستودعات مؤسساتية، وتحظى هذه الحركة الآن بدعم واهتمام كبيرين داخل الهيئات الأكاديمية والرسمية، ولكنها تحتاج إلى بعض الوقت كي يكون لها تأثير (متولي، ٢٠١٢،ص١٨٧)، إلا أن العمل على تحقيق الوصول الحر لكل الأدبيات العلمية، يحتاج لرفع الحواجز كّلها، بما فيها الاقتصادية، التي تقف عقبة في سبيل تنمية البحث العلمي ومد جسور التواصل بين العلماء. حيث يمكن تحقيق الوصول الحر عن طريق أحد هذين السبيلين:

- **أولا الطريق الذهبي** يتمثل في دوريات الوصول الحر، بمعنى القيام بنشر دوريات علمية محكمة لا تهدف إلى الربح المادي، وتسمح للمستفيدين منها (دون أية رسوم) بالتمكن من الوصول عبر الإنترنت إلى النسخ الإلكترونية من المقالات التي تقوم بنشرها، وهو نموذج ناجح عمليًا في مختلف التخصصات المعرفية، فهو طريق وصول حر معبد بالذهب. وذلك لإتاحته بصورة حرة على الشبكة دون أي عقبات ودون أي نفقات للانتفاع منها مع الحفاظ في نفس الوقت لحقوق الملكية الفكرية لمؤلفيها، ويسجل دليل الدوريات الوصول

الحر دواج doaj في يوليو ٢٠١٦ عدد ٦٥١ دورية عربية من مجمل ٩٠٧٦ دورية منشورة في أرجاء العالم. (فراج، ٢٠١٦، ص٧٣).

– **ثانيا الطريق الأخضر** متمثل في المستودعات الرقمية مؤسساتية أو متخصصة، تعد من مصادر المعلومات الأكثر وفرة وسرعة من الدوريات حيث تتاح دون أية عوائق أو قيود، خاصة إذا ما تم إقرار السياسات الصحيحة. وتشتمل على كثير من أنماط الإنتاج الفكري وعلى رأسها مقالات الدوريات العلمية، سواء كانت تلك المقالات طبعات مبدئية pre– prints أو مستلات post – prints من المقالات المحكمة والمنشور بالفعل ببعض الدوريات القائمة على الربح المادي، والتي يسمح ناشرها بنشر تلك المقالات في نفس وقت النشر أو بعده بفترة قصيرة أو طويلة. (فراج، ٢٠٠٩، ص١٣)

إضافة إلى ذلك يقدم كثير من الناشرين ما يسمى بالوصول الحر المختلط أو الهجين hybrid Open Access، وفي هذا النموذج يمكن دفع رسوم مالية من أجل نشر مقالة وفقا للوصول الحر في إحدى الدوريات المعتمدة بخلاف ذلك على الاشتراكات. وفي بعض الحالات يقوم الناشر بتخفيض قيمة الاشتراك في هذه الدورية تماشيًا مع تلك الإيرادات الجديدة الواردة من رسوم الوصول الحر. (آلما سوان، ٢٠١٧، ص٢٨–٢٩)

يجدر بنا في هذا المقام التنوية لمبادرات الوصول إلى المعلومات التي بدأت مع الدعوة إلى الوصول الحر للمعلومات على يد الباحثين الرافضين لتحكم الناشرين التجاريين في سوق النشر العلمي، ولكن سرعان ما سارعت المنظمات والمؤسسات الرسمية إلى تبني مبادرات شبيهة. كانت أولى مبادرات الوصول الحر هي الرسالة المفتوحة للمكتبة العمومية للعلوم في عام 2001 التي دعا إليها 34000 باحث من 180 دولة POLS Open Letter، بهدف خلق مكتبة عمومية على الخط المباشر لتنمية الوصول إلى الأدبيات العلمية وتقوية التواصل بين الباحثين.

الواقع هنالك اختصاصات متنوعة دعوا إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة المجلات العلمية مجاناً، وذلك من أجل تسريع وتيرة البحث العلمي، وإغناء التعليم وإتاحة فرص تبادل العلم بين الجميع، حيث توالت المبادرات خلال عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، وانطلقت مبادرة من برلين وإعلان المبادئ

لجمعية الناشرين ومهنيي النشر Berlin التي دعت إليه جمعية الناشرين ومهنيو النشر، كذلك قام المجلس الإداري بالافلا IFLA بإصدار إعلان مبدأ الوصول الحر في عام 2003 بغرض تحقيق الوصول الأوسع لعموم المستفيدين.

وتأكيدا لمبادئ إعلان جلاسكو عن المكتبات والمعلومات والحرية الفكرية، صدر عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في عام 2003 إعلان المبادئ أكدت فيه حق الأفراد كّلهم بالنفاذ الكامل إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق مجتمع المعلومات والمعرفة. (عودة، ٢٠١٣، ص ٤٨٩-٤٩٠)، حيث تكشف مبادرة بودبست، من جهة ثالثة، عن سبيلين يمكن أن يتحقق بهما الوصول الحر هما الأرشفة الذاتية وذلك بإيداع نسخ من المقالات في أرشيفات للوصول الحر (وهو الذي يطلق عليه عادة المسار الأخضر)، والنشر في دوريات الوصول الحر وهي تلك المطبوعات التي تتوفر على إتاحة محتوياتها بالمجان على الإنترنت في نفس وقت نشرها (وهو ما يُشار إليه بالطريق الذهبي.)(آلما سوان، ٢٠١٧، ص٤١)

لقد هدفت بعض المبادرات إلى تيسير الوصول للمعلومات، إلا أنها لا تهدف إلى الوصول الحر ومن ثم فإنه ينبغي التمييز بينهما بصورة واضحة بوصفهما شيئين مختلفين. حيث تتمحور منافع الوصول الحر، فيما يلي:

١. الارتقاء بسرعة البحوث العلمية وكفاءتها وفعاليتها.
٢. عاملاً مهمًا في الدراسات بينية التخصصات.
٣. إتاحة الفرصة لتحسيب الإنتاج الفكري البحثي.
٤. زيادة تألق البحث العلمي والإفادة منه وتأثيره.
٥. الإفادة من نتائج البحث العلمي، من قبل المهنيين ورجال الأعمال وجميع المستفيدين المحتملين. (آلما سوان، ٢٠١٧، ص٢٩)

أود التأكيد على أهمية ظاهرة النفاذ الحر إلى المعلومات العلمية على الإنترنت وكسر الاحتكار الذي مارسه ناشرو المجلات العلمية التجاريون، فأسعار الاشتراكات في بعض المجلات العلمية يصل إلى 10 ألاف دولار سنوياً للدورية الواحد.

لذا فقد ناشدت مبادرات الوصول الحر التي دعا إليها الباحثون في بعض البلدان الغربية، باحثي العالم إلى اعتماد النشر عبر ما يسمى بالأرشيفات المفتوحة كقنوات تواصل علمي بديلة عن المجلات العلمية التجارية. وبالفعل فقد دعمت كثير من الجامعات باحثيها لبناء الأرشيفات المفتوحة التي سميت فيما بعد بالمستودعات المفتوحة أو المستودعات الرقمية، حيث تبنى الظاهرة أيضاً ناشرو المجلات العلمية التابعة لجمعيات علمية أو مراكز بحثية غير حكومية وأتاحوا مجلاتهم العلمية مجاناً عبر الشبكة العنكبوتية. (عودة، ٢٠١٣، ص٤٨٤-٤٨٥)

إذ أن الإتاحة الحرة للمعلومات لها أثر بارز على تطور البحث العلمي وخدمة الباحثين بصفه عامة ويتفاوت مستوى مصادر المعلومات المتاحة بصورة حرة من تخصص إلى غيره، ومن مجال علمي إلى آخر .وهناك بعض الحالات التي تشيع فيها – بصورة راسخة – ثقافة المشاركة في تلك المصادر، بينما لا يزال المفهوم جديدًا ومتخلفًا عن الركب في مجالات علمية أخرى. وتلعب البنية الأساس دورًا كبيرًا هنا، وكذلك الثقافة والأعراف المجتمعية.(آلما سوان، ٢٠١٧، ص٦٥-٦٦)

لاشك ان الوصول الحر يؤدي إلى تزايد الإتاحة العالمية للبحوث التي يتم إجراؤها خاصة في الدول المتقدمة والتزايد في نشر المعرفة وتبادلها وهو أمراً طبيعياً في المجتمعات الديمقراطية التي تضمن لأفرادها حق الوصول إلى المعلومات وبالنسبة للمؤلف يزيد الوصول الحر من متابعة إنتاجه الفكري والاطلاع عليه الأمر الذي يؤدي إلى تزايد معدلات الاستشهاد بهذا الإنتاج، باعتبار ان دوريات الوصول الحر تصدر عن الجامعات فمن شأن ذلك أن يحقق لها سمعه اكاديمية وعلمية جيدة من خلال اتساع رؤية تلك الدوريات والارتفاع معدلات الاستشهاد بالبحوث المنشورة بها مما يسهم في حصولها على ترتيب متقدم على المستوى العالمي. (فاروق، ٢٠١٤، ص١٥٤)

من الجدير بالذكر ان الترابط بين النشر العلمي الذي سبق الإشارة إليه والاتصال العلمي، يعد هذا الأخير أوسع نطاقا من الاول حيث ينطوي على جملة عمليات تغطي جميع حلقات دورة حياة المعلومات، حيث تشمل تدفق المعلومات العلمية في المجتمع بدءا من إنتاجها وحتى بثها والإفادة منها ويقصد بالمعلومات العلمية هنا النشاط العلمي والذي من طريق حركة الوصول الحر تحدث المشاركة في المعلومات بهدف تفعيل

إيصال خلاصة البحوث العلمية ولعله هذا يوضح العلاقة بين الوصول الحر والاتصال العلمي. (فراج، ٢٠١٠، ص٢١٥)

رابعا وقفه تحليلية: لاستطلاع واقع اتجاهات الأكاديميين الليبيين في الأكاديمية الليبية.

- **تحديد مجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة :**

بما أَن المنهج العلمي المتبع وصفي تحليلي يستهدف جمع البيانات من أجل التعرف على اتجاهات مجتمع الدارسة من الأكاديميين الليبيين حول إتاحة إنتاجهم الفكري وقناعتهم في سلك هذا الاتجاه. كما سبق وأوضحنا في مطلع الدراسة، لذا فإنَّ مجتمع الدراسة يتكون من أعضاء هيئة التدريس المتواجدين بالأكاديمية الليبية أثناء القيام بالدراسة الميدانية في شهرين نوفمبر وديسمبر خلال فصل خريف ٢٠١٧- ٢٠١٨.

فقد كان اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من أعضاء هيئة التدريس بالمدارس السبع في الأكاديمية الليبية، من طرق تسليم الاستبانه الورقية باليد أو بإرسالها عبر البريد الإلكتروني أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يكون العدد الكلي المستهدف بالإجابة على الاستبانه ٧٠ عضو هيئة تدريس بمعنى من كل مدرسة مستهدف ١٠ أعضاء من الهيئة التدريسية، إلا أن عدد الاستيبانات التي تم إرجاعها ٥٢، معنى ذلك أن نسبة الاستجابه كانت ٧٤,٨، وتبين بعد عملية الفرز والمراجعة استبعاد ٤ استمارات، نظرا لعدم استكمال الإجابة مما يؤثر على مصدقيتها، لذا فإن المجموع النهائي لأفراد عينة الدراسة ٤٨ كما هي موضحة بالجدول رقم (١) أدناه.

- **صدق وثبات الاستبانة:**

ومن أجل اختبار صدق الاستبانة عرضت على عدد من الأساتذة * المتخصصين في مجال علوم المعلومات على مستوى الوطن العربي. من أجل الكشف عما يكون في تصميم الاستبانة من قصور أو أخطاء علميَّة أو منهجية تؤثر في موضوعيتها وصدقها. وتم إجراء التعديلات المناسبة من حذف وإضافة.

* ١- أ.د. أبوبكر محمود الهوش استاذ علم المعلومات والمكتبات الأكاديمية الليبية.
٢ - أ.د. مبروكة عمر محيريق استاذة علم المعلومات والمكتبات الأكاديمية الليبية.
٣- أ. د طلال ناظم الزهيري استاذ علم المعلومات الجامعة المستنصرية. العراق
٤- أ.د عبد الرحمن فراج جامعة بن سويف. جمهورية مصر

أَمَّا عن الثبات فقد تم توزيع الاستبانة بصورتها النهائية على عينة عشوائية من أفراد مجتمع الدراسة، ذلك لمعرفة مدى مناسبة لغة الاستبانة لهم، ومدى مناسبة بنود وفقرات الاستبانة لهم وباستخدام معادلة كرونباخ الفا تم حساب ثبات الاداة الكلي وثبات كل فقرة من أجل التوصل إلى معامل الثبات الذي كانت قيمته ٨١%، ولعل هذا يعد معامل ثبات جيد يبرر استخدام الآداة لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تضمنت الاستبانه أربع محاور رئيسية، بالإضافة لمحور البيانات الأساسية.

- **مناقشة وتحليل البيانات :**

من الجدير بالملاحظة للجدول رقم (١) أدناه أن الدرجة العلمية تعد مؤشرا لقياس الإنتاجية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس لارتباطها بالبحث العلمي وضرورة ذلك بسبب الحصول على الترقي، لذا جاء عدد الذين شاركوا في الدراسة ممن يحملون درجة أستاذ مشارك كان عددهم ٢٠ بنسبة ٤١,٧%، ويليهم من هم بدرجة أستاذ مساعد عددهم ١٩ بنسبة ٣٩,٦.

وباعتبار أن محل تطبيق الدراسة "الأكاديمية الليبية للدراسات العليا" بمعنى تختص بتدريس مرحلة ما بعد المرحلة الجامعية الأولى، حيث تشترط في أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا محاضر وما فوق، ولعل هذا ما يبرر تناقص عدد الذين درجتهم العلمية محاضر أو ما دون ذلك.

جدول رقم (١) يبين خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	نوعية المتغير	العدد	النسبة	المجموع
الدرجة العلمية	أستاذ	٥	١٠,٤	٤٨
	أستاذ مشارك	٢٠	٤١,٧	
	أستاذ مساعد	١٩	٣٩,٦	
	محاضر	٤	٨,٣	
	مساعد محاضر	--	--	
الجنس	ذكر	٣٧	٧٧,٠	٤٨
	أنثى	١١	٢٣,٠	
	مدرسة العلوم الإدارية والمالية	٩	١٨,٨	

التخصصات العلمية بالأكاديمية	مدرسة العلوم الإنسانية والاجتماعية	١٠	٢٠,٨	٤٨
	مدرسة العلوم الاستراتيجيه	٧	١٤,٦	
	مدرسة اللغات	٦	١٢,٥	
	مدرسة الفنون والإعلام	٥	١٠,٤	
	مدرسة العلوم الأساسية	٥	١٠,٤	
	مدراسة العلوم الهندسية التطبيقية	٦	١٢,٥	

- **المحور الاول الإتجاهات الأكاديمية نحو الوصول الحر للمعلومات :**

يوضح الجدول رقم (٢) استجابات أفراد العينة حول أهمية الإنتاج الفكري المتاح عبر الإنترنت، إن الذين يؤمنون بأهمية الإنتاج الفكري المتاح على الإنترنت ويرون بأنه مهما جدا، وصلت نسبتهم إلى ٣٩,٦%، بينما من يرون أنه مهما في بعض الأحيان جاءت النسبة ٤٣,٧%، في حين لم يعتقد سوى ثمانية مشاركين فقط بعدم أهمية الإنتاج الفكري الموجود على الإنترنت بنسبة ١٦,٧ % من أفراد عينة الدراسة، لعل هذا يترجم مكانة وأهمية الإنترنت لديهم كمصدراً هاماً في الحصول على مصادر المعلومات.

جدول رقم (٢) يوضح رأي أفراد العينة حول أهمية النتاج الفكري المتاح على الإنترنت

عبارات الأهمية	العدد	النسبة %
– (مهما جدا)	١٩	٣٩,٦
– (مهما في بعض الأحيان)	٢١	٤٣,٧
– (غير مهم)	٨	١٦,٧
المجموع	٤٨	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح أسباب أهمية **إتاحة الإنتاج الفكري المنشور على الإنترنت**

الأسباب الإتاحة	العدد	النسبة%	الترتيب
١ سهولة وسرعة البحث والحصول على المعلومات	41	85.4	الاول
٢ إثراء الإنتاج الفكري بإنتاج أبحاث تتكامل مع غيرها وتعتمد على معلومات حديثه	20	41.6	الخامس
٣ الوصول إلى مصادر معلومات لا يمكن الوصول اليها بالشكل التقليدي الورقي	33	68.7	الثالث
٤ الحصول على الإنتاج الفكري دون تكلفه تذكر	39	81.2	الثاني
٥ مد جسور الاتصال والتواصل العلمي بين العلماء والمتخصصين	13	27.1	السادس
٦ التعرف على ما يستجد من اكتشافات علمية في مجال التخصص	٢٣	٤٧,٩	الرابع
٧ بناء مجتمع معلوماتي معرفي بتسريع وتيرة البحث والتطوير	١٤	٢٩,٢	السابع

لاشك أن التعرف على أسباب أهمية الاطلاع على الإنتاج الفكري المتاح على الإنترنت لدى أفراد عينة الدراسة، يعد من بين أهم المؤشرات التي تعطي دلالات عن قيمته ومدى الاعتماد عليه في أبحاثهم ودراساتهم، إضافة إلى استخدامهم للإنترنت كمصدراً مهماً للمعلومات، ومقدار مهاراتهم لاستخدام الإنتاج الفكري المتاح إلكترونيا والإفادة منه.

ويتضح للمتأمل بالجدول رقم (٣) أعلاه ان معظم أفراد عينة الدراسة يرون أهمية إتاحة الإنتاج الفكري المنشور على الإنترنت نظرا لسهولة وسرعة البحث والحصول على المعلومات في أي وقت يرغبه الباحث، حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٤%، كما يرجعون أهمية ذلك لحصولهم على مصادر

المعلومات دون تكلفه تذكر، إذ تصل نسبتهم إلى ٨١,٢، يليها في الترتيب الوصول إلى مصادر المعلومات لا يمكن الوصول إليها بالشكل التقليدي الورقي حيث جاءت نسبتهم ٨٦,٧%.

بينما يلاحظ أن باقي العبارات لم تتجاوز نسبة استجابة أفراد عينة الدراسة لاكثر من ٥٠% ولعل هذا يدل على ان كل من إثراء الإنتاج الفكري بإنتاج أبحاث تتكامل مع غيرها وتعتمد على معلومات حديثه، والتعرف على ما يستجد من اكتشافات علمية في مجال التخصص، وكذلك مد جسور الاتصال والتواصل العلمي بين العلماء والمتخصصين، إضافة لبناء مجتمع معلوماتي معرفي بتسريع وتيرة البحث والتطوير، وهذه جميعها من وجهة نظر المشاركين بالدراسة ليست أسباب كافية لأ**همية إتاحة الإنتاج الفكري المنشور على الإنترنت، فقد ترجح لقلة وعيهم بأهمية الإنترنت في حد ذاتها** كجسر للتواصل العلمي في مجتمع معلوماتي معرفي يعتمد أساسا على البحث والتطوير.

من الجدير بالذكر عند النظر للجدول رقم (٤) أدناه يتضح أن أهم أسباب إهمال الإنتاج الفكري على الإنترنت كمصدر للمعلومات يعكس عدم قناعات أفراد عينة الدراسة بالإنتاج الفكري الإلكتروني ترجع أساسا إلى الخوف من عدم الاعتراف الأكاديمي بالجهات التي تنشر مصادر المعلومات على الإنترنت، مما يجعل تلك المصادر غير موثوق بها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة باعتبار أنها مصدراً للمعلومات ومن جهة ووسيلة لحصولهم على الترقي من جهة أخرى.

لاشك هذا يؤكد قلة خبرتهم في استخدام الإنترنت وتصفح المواقع العلمية المتاحة وكيفية الوصول إليها، وهل هي أبحاث علمية محكمة أم لا، مما يتطلب تنظيم المزيد من ورش العمل والندوات لتعريف أعضاء هيئة التدريس باسماء المواقع التي تهمهم حسب تخصصاتهم وكيفية النشر بها.

جدول رقم (٤) يبين أسباب عدم الاهتمام بالإنتاج الفكري المنشور على الإنترنت

أسباب عدم الاهتمام	العدد	النسبة%
١ لأن معظم المعلومات إعلامية إخبارية غير موثقه	٥	١٠,٤
2 لأنها لا تقوم على دراسات علمية رصينه	٧	١٤,٦
٣ لانها غالبا ما تكون أبحاثا قديمة سبق نشرها ورقيا	٦	١٢,٥
٤ معظم ما يتاح من إنتاج فكري غير موثوق به	١٤	٢٩,٢
٥ خوفا من عدم الاعتراف الأكاديمي بالجهات التي ننشر بها	١٥	٣١,٢
٦ الشعور بالرضا عن النشر في الدوريات التقليدية الورقية	٦	١٢,٥

- **المحور الثاني واقع إتاحة الإنتاج الفكري للوصول الحر للمعلومات**

يكشف الجدول رقم (٥) نسبة اجابات أفراد عينة الدراسة ممن لديهم إنتاج منشورة إلكترونيا على الإنترنت حيث جاءت ٦٨,٧%، بينما الذين لم تكن لهم اي تجربة مسبقا في النشر الإلكتروني بلغت نسبتهم ٣١,٣%، من الجدير بالذكر أن هذه النسبة تقارب ثلث أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٥) يبين وجود إنتاج فكري المنشورة على الإنترنت

وجود أبحاث على الإنترنت	العدد	النسبة%
نعم	٣٣	٦٨,٧
لا	١٥	٣١,٣
المجموع	٤٨	١٠٠

يتضح جليا للقارئ المتأمل للجدول (٦) أدناه نوعية الإنتاج الفكري المنشورة أو المتاح للاطلاع على الإنترنت، والذي يتمثل في معظمه على هيئة مداخلات في منتديات متخصصة حيث بلغت النسبة ٦٨,٧%، في حين أن المقالات بالمجلات المحكمة جاءت نسبتها ٥٢,١%، بينما بلغ الإنتاج الفكري لأفراد عينة الدراسة المتاح على المدونات الشخصية ٢٠,٨، ويليها العروض التقدمية التوضيحية التي جاءت بنسبة ١٦,٦%، أما فيما يخص الرسائل الاطاريح العلمية لم تتجاوز ٢,١%.

جدول رقم (٦) يبين نوعية الإنتاج الفكري المنشورة على الإنترنت

العبارات	العدد	النسبة%
– على هيئة مقال في مجلة محكمة	٢٥	٥٢,١
– على شكل كتاب	١	٢,١
– رسالة علمية (ماجستير، دكتوراه)	١	٢,١
– على شكل مدونة شخصية	١٠	٢٠,٨
– مداخلات في منتديات متخصصة	٣٣	٦٨,٧
– عروض تقديميه توضيحية	٨	١٦,٦

جدول رقم (٧) يبين تأيد فكرة النشر الإلكتروني لأبحاثك وإتاحتها للوصول الحر

أوئيد بشدة		أوئيد إلى حد ما		لا أوئيد على الإطلاق	
العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
٣٣	٦٨,٧	٥	١٠,٤	١٠	٢٠,٩

لعل الطرح التحليلي بالجدول رقم (٧) يتوافق مع ما سبق عرضه بالجدول رقم (٥) حيث **أن** أفراد عينة الدراسة ممن يؤيدون فكرة النشر الإلكتروني بلغت نسبتهم ٦٨,٧، فهي ذاتها النسبة التى سبق الإشارة اليها في ممن لهم أبحاث منشورة إلكترونيا ومتاحة للوصول الحر، فإن تأييدهم هذا يؤكد وجود أبحاث منشورة فعلا سواء على هيئة مقالات بمجلات محكمة أو مداخلات في منتديات علمية أو حتى على هيئة منشورات في مدونات شخصية، بينما الذين لا يؤيدون النشر الإلكتروني والإتاحة الحرة أو يؤيدون إلى حد ما فكرة النشر الإلكتروني وإتاحة المعلومات، فعلى الأرجح انهم ذاتهم الذين لم تكن لهم أي تجربة مسبقا في النشر الإلكتروني ولم يتخذوا قرارا حاسما في هذا الأمر.

- **المحور الثالث العوامل التي تدفع للنشر الإلكتروني الحر :**

جدول رقم (٨) يوضح دوافع **أفراد عينة الدراسة لإتاحة إنتاجهم الفكري على دوريات الوصول الحر**

الدوافع	العدد	النسبة %
١.تميز مقالات دوريات الإلكترونية بمعدلات استشهاد مرجعي أكثر من غيرها	٢٩	٦٠,٤
٢.تحقيق مبدأ الإتاحة والوصول الحر لجميع المستفيدين	٤٠	٨٣,٣
٣.إثبات المكانة العلمية لليبيا من خلال إنتاج باحثيها وعلمائها	٣٩	٨١,٢
٤.إثراء ودعم المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت	٣٤	٧٠,٨
٥.الرغبة في تعرف المتخصصين على اسمي وشخصيتي من خلال كتاباتي	١٩	٣٩,٦
٦.تمتع الدوريات الإلكترونية ذات الوصول الحر بمعدل تأثير مرتفع في التخصص	٣٠	٦٢,٥
٧.حتى أتمكن من التعرف على عدد الذين اطلعوا على كتاباتي	٢١	٤٣,٧

تُعد دوافع أفراد عينة الدراسة لإتاحة إنتاجهم الفكري للوصول الحر سبب فعلي لتأييد فكرة النشر الإلكتروني كما أنها تعطي مؤشر لاتجاهاتهم، اذ أنه تتضح من الجدول أعلاه رقم (٨) إن نسبة ٨٣,٣% من أفراد عينة الدراسة ترى الرغبة في النشر بدافع تحقيق مبدأ الإتاحة والوصول الحر للجميع، يليها في الترتيب إثبات المكانة العلمية لليبيا من إنتاج باحثيها وعلمائها بنسبة ٨١,٢%، ومن ثم فإن النشر بدافع إثراء المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت بنسبة ٧٠,٨%، ويلي ذلك بدفع النشر في الدوريات الإلكترونية التي تتمتع بمعدل تأثير مرتفع جاءت بنسبة ٦٢,٥%.

إضافة إلى أن النشر بالدوريات الإلكترونية يحقق معدلات استشهاد مرجعي أكثر من غيرها من المصادر حيث بلغت النسبة ٦٠,٤%. بينما تناقصت نسبة الاستجابة كدافع للنشر الإلكتروني بشكل ملحوظ في : الرغبة في تعرف المتخصصين على اسمي وشخصيتي من خلال كتاباتي، والتعرف على عدد الأشخاص الذين اطلعوا على كتابتي.

من الجدير بالذكر أنه مثلما توجد دوافع للنشر الإلكتروني والإتاحة الحرة للمعلومات، هنالك عوامل غير محفزة لإتاحة الإنتاج الفكري للوصول الحر، خصوصا أنه سبق الإشارة إلى وجود نسبة من أفراد عينة الدراسة لا يؤيدون فكرة النشر الإلكتروني لأبحاثهم وإتاحتها للاطلاع الحر على الإنترنت كما هي موضحة بالجدولين (٥) و(٧).

لذا فان الجدول رقم (٩) يقدم تفسيراً لدوفع هذه الفئة من أفراد عينة الدرسة التى لا تتجاوز نسبتها ٣١,٢% من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة، فقد جاءت أول الأسباب غير المحفزة لرغبتهم في إتاحة أبحاثهم : في الخوف من السرقة لأن الإنترنت مصدر معلومات غير آمن بنسبة فائقة تصل ٣٥,٤%، تليها ضعف التحكيم العلمي في دوريات الوصول الحر، وقلة عدد دوريات الوصول الحر كلهما بنسبة ٣١,٢ %، يضاف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ في أن إتاحة الإنتاج الفكري دون قيود يعني التميز دون مجهود إضافة إلى أن الإنترنت تقلل من قيمة الأعمال العلمية، فهذه جميعها تعد مغالطات واضحة إن دلت على شئ إنما تدل على ضعف الوعي المعلوماتي.

جدول رقم (٩) يوضح الأسباب غير المحفزة

لرغبة أفراد عينة الدراسة في إتاحة إنتاجهم الفكري للوصول الحر

الأسباب غير المحفزة	العدد	النسبة%
١ إتاحة الإنتاج الفكري دون قيود يعني التميز دون بذل أدنى مجهود	١٤	٢٩,٢
٢ الخوف من السرقة لأن الإنترنت مصدر معلومات غير آمن	١٧	٣٥,٤
٣ الإنترنت تقلل من قيمة الأعمال العلمية	١٣	٢٧,١
٤ التحكيم العلمي في دوريات الوصول الحر أضعف منه في الدوريات التقليدية	١٥	٣١,٢
٥ تؤثر دوريات الوصول الحر بالسلب على السمعه العلمية للباحث	١٠	٢٠,٨
٦ قلة عدد الدوريات ذات الوصول الحر	١٥	٣١,٢

- **المحور الرابع معوقات الوصول الحر للمعلومات والنشر الإلكتروني**

إن المعوقات التي يراها أعضاء هيئة التدريس كأفراد لعينة الدراسة تعد سلبيات يستوجب التغلب عليها لأنها تمنع الباحثين باعتبارهم منتجين للمعلومات من استكمال الدورة الكاملة لحياة المعلومات والتي يعد النشر والإتاحة فيها حلقه مهمة جدا لتوليد المعرفة.

ويتبين من الجدول (١٠) أدناه ان أول المعوقات التى تواجه الجامعات بشكل عام والأكاديمية الليبية بصورة خاصة في تطبيق الوصول الحر هي : عدم القدرة على دفع تمويل يغطي تكاليف النشر الحر بالدوريات حيث أجمع عليها معظم أفراد العينة بنسبة ٨٩,٦%، يلي ذلك تعثر اعتماد سياسة إلزامية بالإيداع

الرقمي لأعضاء هيئة التدريس، بتسليم نسخة من أبحاثهم ورسائلهم الورقية للمكتبة المركزية بهدف رقمنتها جاءت النسبة ٨٣,٣%، من ثم اتفق بنسبة ٧٧,١% من أفراد العينة أن الخوف من انتهاك حقوق التأليف والنشر نتيجة للافتقار للتشريعات حقوق الملكية الفكرية يعد ضمن أهم المعوقات، كما يضاف إليها عدم توفر الإمكانيات لإنشاء أرشيفات ودوريات الوصول الحر، والافتقار لتمويل مشروعات علمية بحثية بالجامعات، لتحمل نفقات النشر بدلاً من المؤلف.

جدول رقم (١٠) يوضح المعوقات التي تواجه الجامعات عند تطبيق الوصول الحر للمعلومات

المعوقات	العدد	النسبة%	الترتيب
١ الخوف من إنتهاك حقوق التأليف والنشر نتيجة للافتقار للتشريعات حقوق الملكية الفكرية	٣٧	٧٧,١	الثالث
٢ عدم القدرة على دفع تمويل يغطي تكاليف النشر الحر بالدوريات	٤٣	٨٩,٦	الاول
٣ عدم إقرار لوائح تشجع الوصول الحر بالجامعة	٣٠	٦٢,٥	السادس
٤ عدم توفر الإمكانيات لإنشاء أرشيفات ودوريات الوصول الحر	٣٥	٧٢,٩	الرابع
٥ الافتقار لتمويل مشروعات علمية بحثية بالجامعة، لتحمل نفقات النشر بدلاً من المؤلف	٣٤	٧٠,٨	الخامس
٦ عدم التزام الجامعة بتخصيص أرصدة تمويلية لدعم دوريات الوصول الحر، لتحمل تكلفة تحويل ونشر الدوريات القائمة بالجامعات إلى دوريات حرة	٢٩	٦٠,٤	السابع

٧ تعثر اعتماد سياسة إلزامية بالإيداع الرقمي لأعضاء هيئة التدريس، بتسليم نسخة من أبحاثهم ورسائلهم الورقية للمكتبة المركزية بالجامعة بهدف رقمنتها.	٤٠	٨٣,٣	الثاني

مما تقدم أعلاه فقد خصصت الفقرة الأخيرة من الاستبانه حول استقراء مقترحات أفراد عينة الدراسة لتطبيق الوصول الحر للمعلومات بالأكاديمية الليبية حيث يتضح من الجدول (١١) أدناه هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة بنسبة ٩٧,٩% حول ضرورة تحويل الدوريات العلمية المنشورة بالفعل إلى دوريات تتاح حرة للجميع دون دفع اشتراكات، يليها مقترح إنشاء مستودعات رقمية مؤسساتية تتيح مجانًا مصادر المعلومات العلمية بنسبة ٩٣,٧%.

كما أنه حضي مقترح إطلاق دوريات علمية محكمة تتاح حرة للجميع دون دفع اشتراكات بنسبة ٩١,٦%، في حين بلغت نسبة موافقة أفراد عينة الدراسة لمقترح تنظيم وورش العمل عن المستودعات الرقمية وقضايا الملكية الفكرية في البيئة الرقمية نسبة ٦٦,٦ %، ومقترح إنجاز مشاريع رقمية موجه لخدمة الوصول الحر للمعلومات بالجامعة ٥٦,٢%.

لعل هذا يشير لرغبة أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا من أفراد عينة الدراسة لضرورة وسرعة تطبيق الوصول الحر للمعلومات، لذا فقد وقع اختيارهم على تحويل الدوريات العلمية المنشورة بالفعل لديها إلى دوريات تتاح حرة أولا، تم تلى ذلك إنشاء مستودعات رقمية مؤسساتية تتيح مجانًا ثانيا، وثالثا إطلاق دوريات علمية محكمة تتاح دون دفع اشتراكات، ولعل هذه جميعها أموراً قد لا يصعب تنفيذها على المدى القريب، بينما تنظيم وورش العمل عن المستودعات الرقمية وقضايا الملكية الفكرية، وإنجاز مشاريع رقمية موجه لخدمة الوصول الحر للمعلومات، قد يتطلب الأمر لتنفيذها فترة زمنية وإمكانيات مادية وبشرية قد يصعب توفيرها في الوقت الحاضر بالصورة التى ينبغي أن تكون.

جدول رقم (١١) يبين مقترحات أفراد عينة الدراسة لتطبيق الوصول الحر للمعلومات

المقترحات	العدد	النسبة %	الترتيب
١ إنجاز مشاريع رقمية موجه لخدمة الوصول الحر للمعلومات بالجامعة	٢٧	٥٦,٢	الخامس
٢ إطلاق دوريات علمية محكمة جديدة تتاح حرة للجميع دون دفع اشتراكات	٤٤	٩١,٦	الثالث
٣ إنشاء مستودعات رقمية مؤسساتية تتيح مجانًا مصادر المعلومات العلمية	٤٥	٩٣,٧	الثاني
٤ تحويل الدوريات العلمية المنشورة بالفعل لدى الجامعة إلى دوريات تتاح حرة للجميع دون دفع اشتراكات	٤٧	٩٧,٩	الاول
٥ تنظيم وورش العمل عن المستودعات الرقمية وقضايا الملكية الفكرية في البيئة الرقمية	٣٢	٦٦,٦	الرابع

- **النتائج :.** مما سبق عرضه وتحليله نستنتج الآتي :-

١- إن معظم المشاركين في الدراسة يحملون درجة أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، بينما يتناقص عدد الذين درجتهم العلمية محاضر أو ما دون ذلك. مما يفسر أن الدرجة العلمية مؤشرا لقياس الإنتاجية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس لارتباطها بالبحث العلمي وضرورة ذلك بسبب الحصول على الترقي.

٢- أن الذين يؤمنون بأهمية الإنتاج الفكري المتاح على الإنترنت ويرون بأنه مهما جدا، وصلت نسبتهم إلى ٣٩,٦%، ونسبة الذين يرون أنه مهما في بعض الأحيان ٤٣,٧%، مما يعطي دلالة عن قيمته واتجاهاتهم نحو اعتمادهم عليه في أبحاثهم ودراساتهم، حيث لم يعتقد سوى ثمانية مشاركين فقط بعدم أهميته.

٣- أهم أسباب الاهتمام بالإنتاج الفكري المتاح على الإنترنت كمصدراً مهماً للمعلومات، سهولة وسرعة البحث والحصول على المعلومات في أي وقت يرغبه الباحث.

٤- ضعف الوعي بأهمية الإنترنت كجسر للتواصل العلمي في مجتمع معلوماتي معرفي يعتمد أساسا على البحث والتطوير.

٥- ضعف الخبرة في استخدام وتصفح المواقع العلمية التي تنشر مصادر المعلومات على الإنترنت مما يعطي مؤشر سلبي لاتجاهاتهم يؤدي إلى الاعتقاد الخاطي بأنها غير موثوق بها علميا أو أنها غير محكمة، وهذا يعكس غياب دور المكتبة في قيامها بدورها في التوعية والتعريف بقنوات النشر الإلكتروني ومواقع الوصول الحر للمعلومات، مما يستوجب عليها التعريف بذلك ضمن برامجها التسويقية وخدماتها المعلوماتية.

٦- الذين ليس لديهم معرفة كافية عن الوصول الحر وقضاياه ولم تكن لهم أي تجربة مسبقة في النشر الإلكتروني بلغت نسبتهم ٣١,٣% ما يقارب ثلث أفراد عينة الدراسة.

٧- نوعية الإنتاج الفكري المنشورة أو المتاح على الإنترنت، يتمثل في معظمه على هيئة مداخلات في منتديات متخصصة أولا، ثم تليها مقالات بمجلات علمية محكمة.

٨- إن الذين يؤيدون فكرة النشر الإلكتروني هم ذاتهم الذين لهم أبحاث منشورة إلكترونيا ومتاحة للوصول الحر، فإن تأييدهم هذا يؤكد وجود أبحاث منشورة فعلا سواء على هيئة مقالات بمجلات محكمة أو مداخلات في منتديات علمية أو حتى على هيئة منشورات في مدونات شخصية، بينما الذين لا يؤيدون النشر الإلكتروني والإتاحة الحرة أو يؤيدون إلى حد ما، فعلى الارجح انهم ذاتهم الذين لم تكن لهم أي تجربة مسبقا في النشر الإلكتروني.

٩- إن دوافع أفراد عينة الدراسة لإتاحة إنتاجهم الفكري للوصول الحر سبب فعلي لتأييد فكرة النشر الإلكتروني كما أنها تعطي مؤشر إيجابي لاتجاهاتهم.

١٠- أول الأسباب غير المحفزة للنشر والإتاحة هي الخوف من السرقة لأن الإنترنت مصدر معلومات غير آمن، تليها ضعف التحكيم العلمي في دوريات الوصول الحر، وقلة عدد دوريات الوصول الحر، يضاف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ في أن إتاحة الإنتاج الفكري دون قيود يعني التميز دون مجهود، كذلك الاعتقاد بأن الإنترنت تقلل من قيمة الأعمال العلمية، فهذه جميعها تعد مغالطات واضحة إن دلت على شئ إنما تدل على ضعف الوعي المعلوماتي.

١١- إن المعوقات تعد سلبيات يستوجب التغلب عليها لأنها تمنع الباحثين باعتبارهم منتجين للمعلومات من استكمال الدورة الكاملة لحياة المعلومات والتي يعد النشر والإتاحة فيها حلقة مهمة جدا لتوليد المعرفة. وأول المعوقات التى تواجه تطبيق الوصول الحر هي : عدم القدرة على دفع تمويل يغطي تكاليف النشر الحر بالدوريات، يلي ذلك تعثر اعتماد سياسة إلزامية بالإيداع الرقمي لأعضاء هيئة التدريس، يقضي بتسليم نسخة من أبحاثهم ورسائلهم الورقية للمكتبة المركزية بهدف رقمنتها، كما أن الخوف من انتهاك حقوق التأليف والنشر نتيجة للافتقار لتشريعات حقوق الملكية الفكرية.

١٢- إن تحويل الدوريات العلمية المنشورة بالفعل إلى دوريات تتاح حر، وإنشاء مستودعات رقمية مؤسساتية تتيح مجانًا، وإطلاق دوريات علمية جديدة محكمة تتاح دون دفع اشتراكات. هذه جميعها أموراً تعد كحلول لتخطي المعوقات وقد يعد تنفيذها مجدي وأكثر نفعاً من تنظيم وورش العمل عن المستودعات الرقمية وقضايا الملكية الفكرية، أو إنجاز مشاريع رقمية موجه لخدمة الوصول الحر للمعلومات، قد يتطلب الأمر لتنفيذها فترة زمنية وإمكانيات مادية وبشرية قد يصعب توفيرها بالصورة التى ينبغي أن تكون.

١٣- دون شك تتأثر اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوصول الحر، في معظم القضايا التي تناولتها الدراسة، بمدى توافر البنية الأساسية للمعلومات.

خامسا وقفه ختامية: للتوصيات والمقترحات النهائية

في الحقيقة كثيرة هي الدروس التي يمكن استخلاصها فقد آن الأوان أن تتجه المؤسسات الأكاديمية لتشجيع الوصول الحر، وتضمين هذه المصادر بشكليها الرئيسين (المستودعات/الدوريات) في فهارس مكتباتها وبواباتها الإلكترونية على الشبكة. إذ إن تضمين المكتبات لهذه المصادر يحقق لها عدة فوائد منها على سبيل المثال لا الحصر:- يعد ذلك دعما من المكتبات لحركة الوصول الحر في مقابل حركة الاستنزاف المالي من قبل مؤسسات خدمات المعلومات الموفرة لمصادر المعلومات المقيدة. ويعد ذلك تخفيفا على ميزانيات المكتبات، وعملا بمقتضيات الاقتصاد والتوفير المادي الذي من الطبيعي أن يسعى إليه الجميع، وعلى الأقل بلادنا التي تنتمي للعالم الأقل تقدما.

ويعد ذلك إثراء لمقتنيات المكتبات بمصادر الوصول الحر، التي تعد في الغالب الأعم مصادر علمية ومحكمة. وثمة مهام أخرى في الحقيقة تقع على عاتق المكتبات، ربما كانت أكثر صعوبة وأكثر جهدا، وعلى رأسها المشاركة الفعالة في إنشاء مستودعات رقمية بالمؤسسات التي تنتمي إليها، والإسهام في نشر دوريات الوصول الحر(فراج، ٢٠٠٩، ص٦٤-٦٥) في مختلف المجالات والتخصصات التي تخدمها تلك المكتبات.

إذ ينبغي توافر موقع إرشادي وتسويقي على الإنترنت لبث ثقافة الوصول الحر على أن يكون موجها لكافة الأطراف المعنية بنشر دوريات الوصول الحر سواء هيئات التحرير أو المحكمين أو الباحثين أو المستخدمين وكذلك القيادات الجامعية المنوطه باتخاذ القرارات بشأن إصدار تلك الدوريات ويمكن أن يتبع هذا الموقع وزارة التعليم (فاروق، ٢٠١٤، ص٢٠٨) بحيث يشجيع أعضاء هيئة التدريس على إيداع البحوث العلمية بالمستودعات الرقمية والخوادم التابعة للجامعات بهدف إثراء المحتوى العربي وأرشفة وحفظ الإنتاج الفكري لدعم حركة البحث العلمي، وبالتالي زيادة الوعي المعلوماتي وتأمين حقوق الملكية الفكرية والأمور المترتبة على الإتاحة الحرة.

من الجدير بالذكر في هذا المنعطف الحرج أن جل المؤسسات الليبية المهتمة بالمعلومات نجد أنها إما أن تكون غائبه كليا أو متعثرة في الحضور الافتراضي وإتاحة المحتوى الرقمي الفكري، فضلا عن عدم وجود

سياسات تختص بالوصول الحر ونشر المحتوى المعلوماتي إلكترونيا على موقعها website، باستثناء القليل جدا منها التي بدأت تظهر في الآونة الأخيرة كجهوده التعاونية مع منظمات دولية كاليونسكو المتمثلة في تنظيم ندوات حول المعلومات مفتوحة المصدر في شرق البلاد التي عقدت بجامعة اجدابيا وكذلك جامعة طبرق.

مما يحتم ضرورة وضع سياسة وطنية للوصول الحر على مستوى الجامعات الليبية يمكن من خلالها تخطيط وتنظيم الوصول الحر للمحتوى العلمي الأكاديمي المنشور من خلال الدوريات أو المؤتمرات أو حتى الكتب، إن ضرورة وضع سياسة من شأنها ان تعمل على نشر ثقافة الوصول الحر للمعلومات وأهميته وفوائده وتيسير استخدامه من خلال تأسيس بنية قوية لتكنولوجيا الاتصالات وإنشاء المستودعات الرقمية وإلزام الباحثين بايداع إنتاجهم الفكري فيها.

لاشك أن الإلمام والمعرفة بالوصول الحر وقضاياه المختلفة، والاتجاه نحو الوصول الحر وقضاياه بالقبول والاستحسان، والرغبة أو الاستعداد في المشاركة في الأساليب المختلفة للنشر ذي الوصول الحر، جميعها جوانب من الناحية المنطقية على الأقل، تترتب على بعضها البعض، فليس من شك في أن الرغبة في الانخراط في النشر ذي الوصول الحر تنبني على الاتجاه نحو هذا الأسلوب من النشر، وينبني الاتجاه بدوره على مدى المعرفة بهذا الأسلوب. إذ أن نجاح مشروعات الوصول الحر في أية مؤسسة، يعتمد بصورة قوية على مدى وعي الباحثين ومدى استعدادهم لدعم مثل هذه المشروعات. (فراج، ٢٠٠٩)

لذا فإن تفعيل دور الجامعات الليبية بشكل عام والأكاديمية الليبية للدراسات العليا على وجه الخصوص في مشروع إثراء المحتوى العربي الرقمي الذي من شأنه تقليص الفجوة المعرفية بين العالم الأكثر تقدما والأقل تقدما في ظل ثورة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية. بالاهتمام بأعضاء هيئة التدريس من خلال رفع مهاراتهم المعلوماتية والتقنية وذلك بتنظيم دورات تدريبية على الأرشفة الذاتية وإثراء المواقع الشخصية وجعلها أكثر ديناميكية وتفاعلية، أي الوصول إلى اثراء البحث العلمي وتحقيق التنمية في العصر الرقمي.

لعل هذا يستوجب على الكليات والتخصصات التطبيقية تكريس الجهود من أجل تقديم حلول للقضايا والمشكلات المعاصرة التي يعاني منها المجتمع، أي التركيز على البحوث التطبيقية الميدانية وذلك في إطار

استجابة البحث العلمي لاحتياجات التنمية ومتطلباتها وتدعيم حركة الوصول الحر (متولي، ٢٠١٢) والمجاني دون قيود لنتائج هذه البحوث.

وإزاء لما تقدم من معطيات وما سبقها من مقدمات وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها وسبق سردها وعرضها، ارتأت الباحثة وضع جملة من **التوصيات** على النحو التالي :-

١. ضرورة خلق وعي بأهمية مفهوم الوصول الحر للمعلومات بين أروقة المجتمع الجامعي، بهدف تحريك عجلة البحث العلمي والاستفادة القصوى من مثل هذه القنوات. يقع الدور الرئيسي في ذلك على المكتبات (العوامي/٢٠١٦/ص١٦)بشكل رئيسي.
٢. توعية وإرشاد الدارسين والباحثين بدوريات الوصول الحر من حيث أهميتها، وجودة معلوماتها ومن حيث خضوعها للتحكيم (كلو، هنائي، ٢٠١٤، ص١٧) شأنها شأن سائر الدوريات الورقية.
٣. تفعيل مبادرة الباحث التي تنص على إنشاء اتحاد عربي للمستودعات الرقمية ذات الوصول الحر على شبكة الإنترنت (أسامة، ٢٠١٢، ٣٣٤)
٤. تنظيم محاضرات حول موضوع الوصول الحر للمعلومات ومدى إسهامه في تخفيض ميزانية الاشتراكات (الشوابكة، بوعزه، ٢٠٠٧، ص٣٢) وبالتالي تخفيف الثقل على الميزانيات المخصصة لدعم مصادر المعلومات بالمكتبات الأكاديمية بصورة عامة.
٥. ينبغي على الأكاديمية الليبية العمل على تحسين الاهتمام بالدوريات الإلكترونية التي تصدرها وفقاً لأسلوب الوصول الحر للمعلومات وتطبيق معايير الانضمام التي يشترطها دليل دوريات الوصول الحر **DOAJ**.
٦. أن تشرع الأكاديمية الليبية بإنشاء مستودع رقمي يتم فيه إيداع بحوث ودراسات أعضاء هيئة التدريس والرسائل والأطاريح الجامعية المجازه والاشتراك بدليل مستودعات الوصول الحر **DOAR**.

وفي الختام من المفيد والمجدي تقديم **رؤى ومقترحات** تساعد على تعزيز الوصول الحر في الجامعات الليبية بوجه عام والأكاديمية الليبية بوجه خاص، وذلك على النحو الآتي:

١. إخراج أدلة ترشد الباحثين وتعرفهم بكيفية نشر أبحاثهم على الإنترنت للإطلاع الحر.
٢. إيجاد قانون يضمن حقوق المؤلف وحماية أبحاثه من السرقات العلمية لتشجيع النشر الحر .
٣. الاعتراف من قبل المجالس العلمية بالجامعات بالنشر في الدوريات العلمية الموجودة على الإنترنت واعتمادها في الترقيات العلمية.

٤. تبني الأقسام العلمية الإشراف على مواقع الدوريات الإلكترونية بحيث يتم نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس عن طريقهم.

قائمة ببليوغرافية بالمراجع المستخدمة

١. آلما سوان(٢٠١٧)."تطوير وتعزيز الوصول الحر : مبادىء توجيهية للسياسات".– ترجمة سليمان بن سالم الشهري، عبدالرحمن أحمد فراج.– الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. – تاريخ الاطلاع ١٠–١–٢٠١٨.– متاح على الرابط:
http://publications.kacst.edu.sa/SystemFiles/Books_Pdf/PDF_636378005142666559.pdf

٢. أسامة محمد عطيه(٢٠١٢)."المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية في البلاد العربية على شبكة الإنترنت : دراسة استطلاعية"._ الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ١٩، ع٣٧، يناير.

٣. إيمان رمضان (٢٠١٣)."واقع حركة الوصول الحر للمعلومات في الجامعات المصرية :جامعة القاهرة نموذجاً"._ من وقائع اعمال المؤتمر العلمي العاشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات باستضافة المكتبة المركزية الجديدة – جامعة القاهرة.

٤. زكية حايد، فتيحة شارف (٢٠١٧). اتجاهات الأساتذة الباحثين نحو الوصول الحر للمعلومات بين النشر والاستخدام : دراسة ميدانية بالمعهد الوطني للهندسة الكهربائية ولإلكترونيك إمحمد بوقره ببومرداس.– إشراف نادية سماعيلي، شعبة علم المكتبات : قسم العلوم الإنسانية – جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (رسالة ماجستير)

٥. سرفيناز حافظ (٢٠٠٩)."الإتاحة الحرة للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات : دراسة استكشافية تقييمية "._ مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س٢٩، ع٤ أكتوبر.

٦. سعاد عودة. (٢٠١٣). " اتجاهات الباحثين السوريين نحو مصادر الوصول الحر إلى المعلومات".– مجلة جامعة دمشق.– مج ٢٩ – ع٣–٤ .– تاريخ الاطلاع ١–١–٢٠١٨.– متاح على الرابط :

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/3-2013/a/483-510.pdf

٧. صباح كلو، أصيلة الهنائي (٢٠١٤)." خصائص النتاج الفكري المنشور في دليل دوريات الوصول الحر في مجال علم المكتبات والمعلومات :دراسة ببليومترية ".- من وقائع اعمال المؤتمر العشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، الدوحة- قطر، ٢٥-٢٧ مارس.

٨. عبد الرحمن احد فراج(٢٠١٦)."الوصول الحر في العالم العربي".- أحوال المعرفة، ع٨٤ أكتوبر.

٩. عبدالرحمن أحمد فراج (٢٠١٠)." الوصول الحر للمعلومات : طريق المستقبل في الارشفة والنشر العلمي".- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج16، ع 1 ديسمبر - 2009 يونيو. - تاريخ الاطلاع ١٠-١-٢٠١٨.- متاح على الرابط :

http://www.kfnl.org.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/Pages/Studies.aspx?year=1431&edition=1

١٠. عبدالرحمن فراج، سليمان بن سالم الشهري (٢٠١٠). "**الجامعات السعودية** ودورها في دعم الوصول الحر "..مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س٣٠، ع١ يناير.

١١.عبدالرحمن أحمد فراج (2009)."التحليل اللاحق analysis-Meta أسلوباً للبحث في مجال المكتبات وعلم المعلومات الإنتاج الفكري في موضوع اتجاهات الباحثين نحو الوصول الحر نموذجاً".- دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات، مج14 ، ع1 .

١٢. عبدالكريم عبدالرحيم محمد العوامي (٢٠١٦)." اتجاهات أعضاء هيئة التدريس(الليبيين) بجامعة طبرق نحو الوصول الحر للمعلومات".- مجلة العلوم والدراسات الإنسانية - المرج، ع ١٨، / نوفمبر. - تاريخ الاطلاع ١٠-١-٢٠١٨.- متاح على الرابط :http://artsc.uob.edu.ly/pages/page/164

١٣. منى فاروق (٢٠١٤)."ادارة النشر الإلكتروني لدوريات الوصول الحر بالجامعات : دراسة تحليلية".- مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات،مج٢١، ع٤٢،يوليو.

١٤.ناريمان اسماعيل متولي (٢٠١٢)." الإبداع المعرفي الأكاديمي في عصر المعلوماتية بين الأرشفة الذاتية والوصول الحر للمعلومات : دراسة لاتجاهات وتطبيقات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة"._ مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية،مج18 ، ع2، مايو - نوفمبر. - تاريخ الاطلاع ١٠-١٢-٢٠١٧.- متاح

على الرابط :

http://www.kfnl.org.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/Pages/default.aspx?year=1433&edition=2

١٥. نجاح بنت قبلان القبلان، الجوهرة بنت عبدالرحمن العبدالجبار(٢٠٠٩)."اتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت في سياق التدفق الحر للمعلومات"._دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج١٤،ع١ يناير.

١٦. نوال محمد عبدالله(٢٠٠٩)."الإنتاج الفكري العربي الرقمي على الإنترنت"._ الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ١٦، ع٣١، يناير.

١٧.يونس أحمد الشوابكة، عبدالمجيد صالح بوعزة (٢٠٠٧). اتجاهات أعضاء هيأة التدريس بجامعة الإمارات نحو نظام الوصول الحر إلى المعلومات العلمية. في: المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. جدة، المملكة العربية السعودية، ١٦-١٨ نوفمبر. - تاريخ الاطلاع ١٣-١٢-٢٠١٧.- متاح على الرابط : https://www.researchgate.net/publication/272175016 accessed on 11-نوفمبر 2017